



بسم الله الرحمن الرحيم

بإسم الشعب

المجلس الوطني لكوردستان العراق

رقم القرار: ٢٨

تأريخ القرار: ٢٥/١١/٢٠٠٠

((قرار))

بناءً على ما شرعه المجلس الوطني لكوردستان العراق بجلسته المرقمة (١٩) والمنعقدة بتاريخ ٢٣/١١/٢٠٠٠ ، أستناداً الى حكم الفقرة (١) من المادة (٥٦) من القانون رقم (١) لسنة (١٩٩٢) المعدل وللصلاحيه المخولة لنا بموجب الفقرة (٣) من المادة الثانية من القانون رقم (١٠) لسنة (١٩٩٧) قررنا اصدار القانون الآتي :

قانون رقم (١٢) لسنة (٢٠٠٠)

قانون نقابة الأقتصاديين لأقليم كوردستان العراق

المادة الأولى :

يقصد بالعبارات التالية المعاني المبينة أزاءها :

الاقليم : إقليم كوردستان العراق .

النقابة : نقابة الأقتصاديين .

المجلس : مجلس النقابة .

النقيب : نقيب الأقتصاديين .

الأقتصادي : كل عضو في النقابة حاصل على شهادة لاتقل عن بكالوريوس في العلوم الأقتصادية أو ما يعادلها .

مزاولة المهنة : ممارسة المهنة المعنية بموجب أحكام مزاولة المهنة .

الفصل الأول

((التأسيس والأهداف))

التأسيس

المادة الثانية :

١ . تؤسس بموجب هذا القانون نقابة باسم نقابة الأقتصاديين في الأقليم تتمتع بالشخصية المعنوية ولها

أستقلال مالي وأداري ويكون مقرها في أربيل عاصمة الأقليم ولها أن تفتح فروعاً في مراكز محافظات الأقليم .

٢ . تشكل هيئة تحضيرية من عدد لايقبل عن (١٥) أقتصادياً وبموافقة وزارة المالية والأقتصاد للأعداد

للمؤتمر العام والأشراف على الأنتخابات العامة خلال مدة لاتزيد على ثلاثة أشهر .

المادة الثالثة : رشيقي رؤسنا مهى وه قايعى كوردستان

تهدف النقابة الى تحقيق ما يلي :

١ . المساهمة في دعم حكومة الأقليم والنظام الديمقراطي وأسناد الفدرالية وترسيخها وتطويرها .



٢. رفع المستوى المهني والعلمي والاجتماعي والصحي لأعضائها .
٣. السعي لتيسير سبل العمل المناسب للأعضاء .
٤. تنظيم علاقات الأعضاء مع بعضهم ومع الجهات الحكومية والأهلية في الأقليم والدفاع عن حقوقهم .
٥. التعاون مع الهيئات والمؤسسات والجمعيات والنقابات الأخرى داخل الأقليم التي تتفق أهدافها مع أهداف النقابة .
٦. ضمان مستقبل الأعضاء في حالات المرض والشيخوخة والعجز .
٧. تنشيط البحث العلمي وتشجيعه للمساهمة في التنمية الاقتصادية وأعمار كوردستان .

((الأنتماء والعضوية))

المادة الرابعة :

يشترط في العضو أن يكون :

١. من مواطني الأقليم أو مقيماً فيه .
٢. غير محكوم عليه بجناية غير سياسية أو جنحة مخلة بالشرف .
٣. حاصلاً على شهادة لاتقل عن بكالوريوس في العلوم الاقتصادية أو ما يعادلها .

المادة الخامسة :

١. يكون الأنتماء الى النقابة بطلب تحريري يقدم الى النقيب مرفقاً بالوثائق اللازمة .
٢. يعرض طلب الأنتماء على المجلس خلال (١٥) خمسة عشر يوماً من تأريخ تسجيله في النقابة وعلى المجلس البت فيه خلال هذه المدة ، وعند أنقضائها دون البت فيه يعتبر مقبولاً .
٣. للمجلس رفض طلب الأنتماء بقرار مسبب ولصاحب الطلب أن يطعن فيه لدى محكمة تمييز الأقليم خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من تأريخ التبليغ ويكون قرار المحكمة باتاً .

المادة السادسة :

١. يكون بدل الأنتماء الى النقابة العضو (٣٠) ثلاثين ديناراً .
٢. يكون بدل الأشتراك السنوي (٢٠) عشرين ديناراً ويدفع في موعد لايتجاوز شهر شباط من كل سنة وأذا تأخر العضو عن الدفع في الموعد المحدد فيغرم (٥٠٪) من بدل الأشتراك وأذا تأخر عن الدفع لسنتين متتاليتين دون عذر مشروع يشطب اسمه من سجل الأعضاء .
٣. يمنع من مزاوله المهنة من لم يسدد الأشتراك السنوي .

المادة السابعة :

١. لايجوز مزاوله المهنة لغير أعضاء النقابة الذين أوفوا بالتزاماتهم بموجب القانون .
٢. على الدوائر الرسمية وشبه الرسمية إرسال صورة من أمر تعيين أو تشغيل الأقتصاديين للنقابة .

المادة الثامنة :

المشاركون : **هشيفى رۆژنامهى وهقايعى كوردستان**

يجوز قبول الأشخاص المبيينين أدناه بصفة مشاركين للاستفادة من خبرتهم أو للافادة من فعاليات النقابة :

١. الأقتصاديون الأجانب المقيمون في كوردستان العراق ممن تتوفر فيهم شروط المادة الرابعة .



٢. حملة الشهادات العالية المشتغلين في الأمور الاقتصادية أو المالية أو التجارية لمدة لا تقل عن خمس سنوات بشهادة حكومية أو شركة مساهمة أو ذات مسؤولية محدودة على أن تتوفر فيهم شروط الأهلية .

المادة التاسعة :

يجوز بقرار من مجلس النقابة قبول المؤسسات والهيئات والمنشآت الاقتصادية والصناعية والتجارية والزراعية والمالية والإدارية أعضاء فخريين (شرف) مقابل بدلات مشاركة رمزية تحديد في كل حالة من قبل مجلس النقابة .

المادة العاشرة :

لا يحق للمشاركين والأعضاء الفخريين حضور اجتماعات الهيئة العامة أو الترشيح لعضوية مجلس النقابة .

المادة الحادية عشرة :

يفقد العضو صفة العضوية في الحالات التالية :

- أ. الوفاة .
- ب. الاستقالة .
- ج. أنتفاء أحد شروط العضوية فيه وبقرار من المجلس .

الفصل الثاني

((التشكيلات))

المادة الثانية عشرة :

تشكل النقابة من :

١. الهيئة العامة .
٢. مجلس النقابة .
٣. لجنة الأنضباط .
٤. فروع النقابة في المحافظات .

المادة الثالثة عشرة :

١. تتألف الهيئة العامة من جميع أعضاء النقابة أو المندوبين الذين أوفوا بالتزاماتهم بموجب هذا القانون وتعتبر أعلى سلطة فيها وتعد في مركز النقابة اجتماعاً عاماً أعتياداً كل ثلاث سنوات من تأريخ إجراء الانتخابات بقرار من المجلس ودعوة من النقيب لانتخاب النقيب وثمانية أعضاء وعضوين احتياط لأشغال عضوية المجلس ويتم النصاب بحضور أكثرية الأعضاء المسجلين أو المندوبين وعند عدم اكتمال النصاب تجري الانتخابات بعد خمسة عشر يوماً من الاجتماع الأول في الوقت والمكان المحددين ويعتبر النصاب كاملاً بحضور ثلث الأعضاء أو المندوبين وبعبكسه يعتبر المجلس السابق مستمراً لدورة أخرى.

٢. في حالة زيادة عدد أعضاء النقابة عن (٥٠٠) خمسمائة عضو يجري الانتخاب عن طريق المندوبين وتحدد نسبة التمثيل من قبل المجلس أو من يقوم مقامه وبضمنهم أعضاء مجلس النقابة .

المادة الرابعة عشرة :

١. يجوز دعوة الهيئة العامة لأجتماع غير أعتيادي إذا أرتأى ثلث أعضاء الهيئة العامة أو بقرار من المجلس يبين فيه الأسباب الموجبة لعقد الاجتماع وعلى المجلس عندئذ أن يصدر الدعوة حسب الأصول وأن يعين

موعد الاجتماع خلال مدة شهر من تأريخ تسجيل الطلب .



٢. لايجوز للهيئة العامة البحث في غير القضايا التي عقد الأجتتماع من اجلها مالم تكن مرتبطة بها أو متفرعة عنها .

المادة الخامسة عشرة :

١. لايتم نصاب الهيئة العامة في الأجتتماع مالم تحضر الأكثرية المطلقة لأعضاء النقابة واذا لم يتم النصاب تجتمع الهيئة العامة بعد خمسة عشر يوماً من الموعد المقرر في نفس الوقت والمكان المحددين ويعتبر النصاب حاصلًا بحضور ثلث الأعضاء وعندئذ تصدر القرارات باغلبية اصوات الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت له النقيب .

٢. لايجوز للعضو الأشتراك في أجتتماعات الهيئة العامة اذا كان محروماً من مزاوله المهنة .

المادة السادسة عشرة :

الهيئة العامة أعلى سلطة في النقابة ولها الصلاحيات من مزاوله التالية :

١. أنتخاب النقيب وثمانية أعضاء وعضوين أحتياط لأشغال عضوية المجلس .
٢. تصديق الميزانية والحسابات الختامية والتقرير المالي .
٣. مناقشة التقرير الأداري وأتخاذ القرارات حولها .
٤. أقرار الأقتراحات بشأن تعديل القانون وأقرار لوائح الأنظمة وتعديلاتها .

المادة السابعة عشرة :

يتألف مجلس النقابة من :

١. النقيب : ويشترط فيه أن يكون له ممارسة فعلية لا تقل عن عشر سنوات .
٢. اعضاء المجلس: ويشترط فيهم أن يكون لهم مارسة فعلية لا تقل عن سبع سنوات .
٣. ينتخب المجلس بالأقتراع السري من بين اعضاءه نائباً للنقيب وسكرتيراً ومسؤولاً للمالية وتحدد صلاحياتهم بالنظام الداخلي .
٤. يعقد المجلس جلساته الأعتيادية مرة واحدة في الشهر على الأقل كما يجوز له عقد جلسات غير أعتيادية بدعوة من النقيب أو بطلب ثلث أعضائه .

المادة الثامنة عشرة :

١. يتم النصاب في المجلس بحضور اكثرية الأعضاء وتصدر القرارات باغلبية أصوات الحاضرين عند تساويها يرجح الجانب الذي صوت له النقيب .
٢. اذا شغل مركز النقيب لأي سبب كان يجل محله نائبه أو السكرتير اذا كان مركز النائب شاغراً على أن لاتقل المدة المتبقية للدورة عن سنة كاملة .
٣. اذا شغرت مناصب أكثرية أعضاء المجلس فعلى المجلس دعوة الهيئة العامة للأجتتماع لإنتخاب من يملؤها وبنفس الطريقة المبينة في هذا القانون على أن لاتقل المدة المتبقية للدورة عن سنة كاملة .

المادة التاسعة عشرة :

يعتبر عضو المجلس مستقبلاً اذا تغيب عن حضور ثلاث جلسات متتالية أو خمس جلسات متفرقة خلال السنة بدون عذر مشروع .



المادة العشرون :

لمجلس النقابة الأختصاصات التالية :

١. أعداد وتصديق الميزانية السنوية والحسابات الختامية .
٢. العمل على تحقيق أهداف النقابة حسب ما جاء في المادة الثالثة من هذا القانون .
٣. تقديم المقترحات بشأن تعديل قانون النقابة وأنظمتها الى الهيئة العامة .
٤. تنفيذ مقررات الهيئة العامة .
٥. تعيين مستخدمي النقابة وتحديد أجورهم .
٦. النظر في طلبات الانتماء وأقرار قبول الأعضاء والمشاركين .
٧. اختيار من يمثل النقابة في اللجان الرسمية وغيرها في حالة عدم تمثيل النقيب ذلك .
٨. تقديم الأقتراحات لتعديل القوانين بالنسبة للمهن الأقتصادية .
٩. أحالة القضايا والشكاوي التي ترد اليها الى اللجان المختصة .
١٠. تأسيس فروع للنقابة في المحافظات .
١١. تشكيل لجان فرعية لتحقيق اغراض النقابة .
١٢. البت في استقالة النقيب أو أي من أعضاء النقابة ولجانها بشرط أن تعرض على أول أجتتماع للهيئة العامة .
١٣. قبول الهبات والتبرعات من الجهات الأجنبية بموافقة الجهات المختصة .
١٤. اختيار مراقب حسابات لأجراء التدقيق السنوي.
١٥. تنظيم الأوراق الأنتخابية والوثائق الأخرى والأشراف على عملية الأنتخاب .
١٦. إصدار التعليمات الموافقة لهذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه لغرض تسهيل تطبيقها .
١٧. أقرار تملك الأموال والعقارات وقبول الهبات والمنح .
١٨. حق الأقتراض وتقديم المساعدات المالية .
١٩. تأسيس وأدارة نوادي الأقتصاديين وفقاً لقانون الجمعيات والأنظمة الخاصة بها .
٢٠. تخويل بعض صلاحياته الى لجان الفروع وممثلي النقابة بالمحافظات والأقضية .

المادة الحادية والعشرون :

للنقيب الصلاحيات التالية :

١. يرأس اجتماعات الهيئة ومجلس النقابة .
٢. تمثيل النقابة في كافة المعاملات لدى المراجع القضائية والهيئات الرسمية وشبه الرسمية والأهلية والمصادقة على المعاملات والوثائق الخاصة بالنقابة وله تخويل بعض صلاحياته الى أحد أعضاء مجلس النقابة .

٣. تأييد ملائمة منتسبي النقابة لأغراض الكفالات .

المادة الثانية والعشرون :

تؤلف لجنة الأنضباط من ثلاثة أعضاء اصليين وعضوين احتياطيين ينتخبهم مجلس النقابة .



المادة الثالثة والعشرون :

للجنة الأنضباط إصدار أي من العقوبات التالية :

١. الفات النظر .
٢. الأذار .
٣. المنع من مزاولة المهنة لمدة ستة أشهر .

المادة الرابعة والعشرون :

قرارات لجنة الأنضباط قابلة للطعن لدى محكمة تمييز الأقليم خلال مدة ثلاثين يوماً من تأريخ التبليغ بالقرار ويكون قرار المحكمة باتاً .

المادة الخامسة والعشرون :

١. تدار شؤون فروع النقابة من قبل لجنة الفرع في المحافظة .
٢. تتألف لجنة الفرع من رئيس وعضوين أحتياط منتخبين عن طريق الأقتراع السري مرة واحدة كل ثلاث سنوات ، على أن يكونوا ممن مارسوا المهنة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات.

المادة السادسة والعشرون :

للجنة الفرع الصلاحيات التالية :

١. تنفيذ مقررات الهيئة العامة ومجلس النقابة .
٢. تعيين مستخدمي الفرع وتحديد أجورهم .
٣. أختيار من يمثل الفرع في اللجان الرسمية .
٤. تقديم المقترحات والتوصيات الخاصة بأمر الفرع الى المجلس لأتخاذ القرار بشأنها .
٥. صرف النفقات الضرورية لشؤون الفرع ضمن ميزانيته وتقديم التقرير المالي والحساب الختامي الى المجلس .
٦. تشكيل لجان فرعية لتحقيق اغراض النقابة .
٧. ممارسة الصلاحيات التي يخولها أياها مجلس النقابة بموجب هذا القانون .

المادة السابعة والعشرون :

تتكون مالية النقابة من الموارد التالية :

١. بدلات الأنتماء والأشتراكات السنوية .
٢. المنح المقدمة من الجهات الرسمية وشبه الرسمية والتبرعات والهبات المقدمة من الأعضاء أو غيرهم .
٣. ريع الحفلات المقامة لمنفعة النقابة .
٤. أرباح مطبوعات النقابة .
٥. أرباح المشاريع التي ترأى النقابة تأسيسها أو أقامتها .
٦. اجرة تأييد ملاءة منتسبي النقابة والأستشهادات التي يصدرها المجلس .

المادة الثامنة والعشرون :

تتبع لجنة الأنضباط في أجراءاتها القواعد الواردة في قانون أنضباط موظفي الدولة .



المادة التاسعة والعشرون :

لا يعمل بأي نص يتعارض وأحكام هذا القانون .

المادة الثلاثون :

على الوزراء المختصين تنفيذ احكام هذا القانون .

المادة الحادية والثلاثون :

ينفذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره في جريدة وقائع كوردستان .

د. رۆژ نوری شاویس

رئيس المجلس الوطني لكوردستان العراق

ئهرشيفى رۆژنامهى وهقايعى كوردستان

www.mojkurdistan.com